القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي

للكهرباء

ج 14- 07 / 25 (20 / 02) / 01 – ت (0148)

الاجتماع

الخامس والعشرون للجنة التوجيهية

المكلفة بمتابعة

دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل

تونس: 2020/2/6

التقرير والتوصيات

لقطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

الاجتماع الخامس والعشرون للجنة التوجيهية

(تونس: 2020/2/6)

التقرير والتوصيات

أولاً:

بدعوة من أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، عُقد الاجتماع الخامس والعشرون للجنة التوجيهية بالجمهورية التونسية– تونس يوم 2020/2/6 **(مرفق "1" قائمة بأسماء المشاركين)**.

ثانياً:

أقرت اللجنة التوجيهية جدول أعمالها على النحو التالي:

البنـــــد	الموضـــــــــــوع
البنـد الأول	**تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **1.1– موقف الاتفاقيتين** (الاتفاقية العامة– اتفاقية السوق). **2.1– قواعد تشغيل الشبكات العربية.**
البند الثاني	**الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء:** **1.2– إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.** **2.2– أمانة السوق، تشكيل لجان السوق** (اللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء – اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية).
البند الثالث	**التعاون مع البنك الدولي: البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية.**

ثالثاً:

تمحورت المناقشات التي دارت خلال الاجتماع حول ما ورد في الموضوعات المعروضة على جدول الأعمال، وتم التوصل إلى ما يلي:

البند الأول: **تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء:**

1.1- موقف الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة- اتفاقية السوق).

اطلعت اللجنة على:

- المذكرة الشارحة المقدمة من أمانة المجلس حول الموضوع؛
- تقرير وتوصيات فريق الدراسة في اجتماعه يوم 2020/2/3 والتعديلات التي تم التوافق عليها من فريق الدراسة والبنك الدولي المقترحة من هيئة الربط الكهربائي الخليجي على الاتفاقية العامة حول بندين فقط هما (تعريف وسيط السوق الإقليمية RMF، والفقرة رقم: 3.6.5.3 والمتعلقة بمشغل السوق الإقليمية الفرعية Institutional and Governance for Sub-regional TSO؛

وبعد المناقشة، أوصت اللجنة بـ:

1. **اعتماد توصيات اجتماع فريق عمل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل بمرفقاته في اجتماعه العاشر بالجمهورية التونسية (3-2020/2/5).**
2. **الموافقة على التعديل الذي أجراه البنك الدولي بشأن الملاحظات الأخيرة المعدلة في الاتفاقية العامة حول الفقرة رقم: 3.6.5.3 والمتعلقة بـ Institutional and Governance for Sub-regional TSO.**
3. **الطلب من البنك الدولي إدخال ما تم تعديله في الفقرة (2) أعلاه على النسخة النهائية من الاتفاقيتين، ومراجعة الترجمة، وموافاة أمانة المجلس بالنسخة النهائية المعدلة للاتفاقيتين في موعد اقصاه يوم الجمعة الموافق 2020/2/14.**
4. **الطلب من رئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق عمل الدراسة مراجعة الترجمة العربية بالنسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين، وموافاة أمانة المجلس بها في موعد أقصاه 23 فبراير 2020 للتعميم على الدول العربية الاعضاء.**
5. **تكليف أمانة المجلس بإرسال النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين الى الدول العربية الأعضاء التي أرسلت موافقتها من قبل؛ وذلك لتجديد الموافقات الواردة سابقاً قبل الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء المقرر عقده في 10 مارس 2020.**
6. **تكليف أمانة المجلس بإرسال النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين لباقي الدول العربية الاعضاء لموافاة أمانة المجلس بموافقتها عليها تمهيداً لإصدار قرار المجلس بهذا الشأن خلال دورته الاستثنائية القادمة على أن تستكمل الإجراءات الداخلية في**

الدول العربية في وقت لاحق تمهيداً لاستكمال إجراءات العرض على المجالس الوزارية المختصة الأخرى.

البند الأول: **تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء:**

2.1- قواعد تشغيل الشبكات العربية.

اطلعت اللجنة على:

- المذكرة الشارحة المقدمة من أمانة المجلس حول الموضوع،
- الجدول الزمنى المعد من الاستشاري والمتفق عليه بين فريق عمل الدراسة والصندوق العربي والمتضمن الخطوات المستقبلية للانتهاء من دراسة قواعد تشغل الشبكات العربية بحيث يكون استلام المسودة النهائية من الاستشاري في 20 مارس 2020، والتعميم على الدول العربية للحصول على الموافقة خلال شهرين من تاريخ التعميم بما لا يتجاوز 20 مايو 2020.

وأحيطت علماً بـ:

- توصيات فريق عمل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل في اجتماعه العاشر بالجمهورية التونسية (تونس: 3 فبراير 2020)، ومخرجات ورشة العمل مع المكتب الاستشاري المكلف من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بإعداد دراسة قواعد تشغيل الشبكة العربية (تونس: 4-2020/2/5).

وبعد المناقشة أوصت اللجنة بـ:

1. **اعتماد التوصيات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق عمل الدراسة والموضحة بالمحضر المرفق والمعد باللغة الانجليزية من قبل المكتب الاستشاري، واعتماد البرنامج الزمنى الوارد بالمحضر والمتوافق عليه من قبل فريق عمل الدراسة والصندوق العربي والمكتب الاستشاري المكلف.**

2. **تكليف أمانة المجلس بالمتابعة مع فريق عمل الدراسة والصندوق العربي للانتهاء من دراسة قواعد تشغيل الشبكات العربية طبقا للبرنامج الزمني الوارد بمحضر الاستشاري.**

البند الثاني: الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء:

1.2- إنشاء المركز الإقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.

استذكرت اللجنة القرار رقم 258 الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2019/11/5)،

واطلعت على:

- مذكرة العرض المقدمة من أمانة المجلس حول الموضوع،
- التصور الوارد من هيئة الربط الكهربائي الخليجي بتاريخ 2019/12/31 بشأن دور الهيئة كوسيط للسوق العربية المشتركة للكهرباء.
- الخطاب الوارد من جمهورية مصر العربية بتاريخ 2019/1/8 والذي تؤكد فيه رغبتها في استضافة المركز التنسيقي الاقليمي للسوق العربية المشتركة للكهرباء، والتصور الوارد بتاريخ 2020/1/30 بشأن استضافة المركز التنسيقي الاقليمي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.

واستمعت إلى:

- رأي البنك الدولي وإيضاحاته في هذا الخصوص؛ وهو أن يتم النظر في التصور المقدم من: هيئة الربط الكهربائي الخليجي وجمهورية مصر العربية؛ بشأن القيام بدور ميسر السوق العربية المشتركة للكهرباء بعد الانتهاء من اعتماد الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق) وتنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية حيث تعتبر مخرجات البرنامج خطوة اساسية في انشاء المركز التنسيقي أو بيان دور منسق/ ميسر السوق العربية لاحقاً؛
- وجهة نظر مصر بأن يتم الاستمرار في دراسة العروض المقدمة لاستضافة المركز التنسيقي الاقليمي من: هيئة الربط الكهربائي الخليجي وجمهورية مصر العربية وذلك بصورة متوازية مع البدء في تنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الاقليمية.
- رأي ممثل الجزائر والمتمثل بانه في حالة ترشيح الهيئة لاستضافة المركز التنسيقي فان ترشيحها يستوجب أن يكون عبر الدول الاعضاء في الهيئة وذلك عبر خطاب رسمي، كون الهيئة ليست طرف موقع لمذكرة التفاهم والاتفاقيتين،

وبعد المناقشة أوصت اللجنة بـ:

1. **تأجيل النظر في إنشاء المركز الاقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء لما بعد تنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية.**
2. **الطلب من البنك الدولي وضع تصور حول كيفية وضع معايير وآليات لاختيار الجهة التي ستقوم بدور منسق السوق/ المركز الإقليمي؛ وكذلك المؤشرات التي توضح التوقيت المناسب لذلك وعرضها للدراسة على فريق عمل الدراسة واللجنة التوجيهية.**

البند الثاني: الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء:

2.2- أمانة السوق، تشكيل لجان السوق (اللجنة العربية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء – اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية).

اطلعت اللجنة على:

- المذكرة الشارحة المقدمة من أمانة المجلس حول الموضوع.

وبعد المناقشة أوصت اللجنة بـ:

تكليف فريق عمل الدراسة بالاشتراك مع اللجنة التوجيهية بدراسة النظم الأساسية المقدمة من البنك الدولي والخاصة بلجان السوق، وإبداء الرأي فيها بالتوازي مع ما يتم انجازه حالياً بالنسبة لوثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء (الاتفاقيتين – قواعد تشغيل الشبكات العربية)، ومن ثم رفع النتائج الى لجنة خبراء الكهرباء في اجتماع قادم.

البند الثالث: التعاون مع البنك الدولي (البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية).

اطلعت اللجنة على:

- المذكرة الشارحة المقدمة من أمانة المجلس حول الموضوع،
- قرار المجلس الوزاري الموقر رقم 262 الصادر عن دورته الثالثة عشرة بتاريخ 2019/11/5.

كما استمعت إلى :

- رأي البنك الدولي وإيضاحاته في هذا الخصوص والتي تفيد بانه من المهم البدء بشكل عاجل في تنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية بغض النظر عن الجهة التي ستقوم بدور منسق/ وسيط السوق العربية المشتركة للكهرباء؛ ومن المتوقع ان يقدم البرنامج أثناء تنفيذه تطبيقاً فعلياً للأدوار المزمع القيام بها من قبل اللجنتين ومنسق/ وسيط السوق.
- رأي ممثل الجزائر بشأن قرار استضافة مشروع آلية التسعيرة والصادر عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثالثة عشرة (2019/11/5)، فإن أي تغيير لهذا القرار ليس من صلاحيات اللجنة التوجيهية، وعليه يجب رفع هذا الموضوع إلى المجلس في دورته القادمة.

وأحيطت علماً بـ:

- رسالة هيئة الربط الكهربائي الخليجي بتاريخ 2019/12/12 والمتضمنة موافقتها على استضافة البرنامج التجريبي لآلية التسعير لمدة عام؛
- التوضيح المقدم من ممثل المملكة العربية السعودية حول رغبة الشركة السعودية للكهرباء (المشتري الرئيس) في اسناد البرنامج إلى هيئة الربط الكهربائي الخليجي؛ او الإبقاء عليه بالشركة كما هو؛ وذلك في حالة رفض المقترح من قبل أعضاء اللجنة الموقرة.
- رغبة مصر في استضافة البرنامج التجريبي لآلية التسعير الاقليمية، في حال اعتذار الشركة السعودية للكهرباء (المشتري الرئيس) بالمملكة العربية السعودية عن استضافة برنامج تجريب آلية التسعير الاقليمية.

وبعد المناقشة أوصت اللجنة بـ:

1. **تغيير مسمى البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية ليصبح "المشروع التجريبي لنموذج السوق العربية المشتركة للكهرباء" ليعكس بشكل أفضل محتويات المشروع.**
2. **تبني رأي البنك الدولي في أهمية البدء فورا بتنفيذ المشروع التجريبي لنموذج السوق العربية المشتركة للكهرباء؛ بغض النظر عن الجهة التي سوف تستضيف البرنامج؛ ودعوة كافة الدول العربية لتكثيف المشاركة الفعالة في البرنامج من خلال خبراء مختصين تنطبق عليهم الشروط اللازمة للمشاركة.**
3. **أخذ مهلة لمدة أسبوع اعتباراً من تاريخ تعميم هذا التقرير للتوافق على الجهة التي سوف تقوم باستضافة البرنامج التجريبي، وفي حالة عدم التوصل الى رأي موحد بين أعضاء اللجنة، يتم احالة الموضوع الى لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية واللجنة التوجيهية في اجتماعهما المشترك يومي 8-2020/3/9.**
4. **تكليف أمانة المجلس بعرض النتائج على المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الاستثنائية القادمة لاتخاذ القرار المناسب فيما يخص استضافة المشروع.**